مجلس حقوق الإنسان
ندوة بين الدورات بشأن حماية الأسرة والإعاقة
الحلقة الدراسية حول دور الأسرة في حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات
حصة آل ثاني
المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية
23 فبراير 2017
جنيف

نشرت صحيفة الإنديبندنت البريطانية خبرا في 9 فبراير يشير إلى قيام وزارة الداخلية البريطانية بتعليق دخول الأسر اللاجئة التي لديها أطفال ذوي إعاقات.
http://www.independent.co.uk/news/uk/home-news/disabled-child-refugees-uk-suspend-entry-home-office-resettlement-unhcr-united-nations-lord-dubs-a7571451.html

أعادني هذا الخبر إلى أيام تأديتي مهام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بشؤون الإعاقة في الفترة من 2003 إلى 2009، حيث كان أحد أهم جوانب التركيز يتعلق بتوفير الدعم للأسر التي لديها أفراد ذوي إعاقات، وبالأخص الأطفال ذوي الإعاقات؛ والعلاقة بين الإعاقة والفقر، وما ينجم عن الحروب والنزاعات المسلحة في زيادة أعداد الإعاقات، فضلا عن المصاعب الإضافية التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقات في فترات الحروب. ولذلك سوف أتطرق □حقا لد□لة هذا الخبر.

إنه من الصعب بما فيه الكفاية وفي ظروف طبيعية، توفير الدعم للأسر التي لديها أفراد أو أطفال ذوي إعاقات. ففي معظم الدول النامية بالإضافة للعبء المعنوي والمادي الملقى على عاتق الأسرة نتيجة للإعاقة، هنالك أيضا السلوك الإجتماعي السلبي الذي يؤدي إلى التمييز والعزل.

واليوم، وللأسف، إن أحد واجبات مهمتي كمبعوث جامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية، هو التعامل مع كل هذه القضايا في ظروف إنسانية شديدة الصعوبة وبائسة.

إننا نواجه في هذا الوقت كارثة إنسانية هائلة الحجم، خصوصا أنها ليست محدودة جغرافيا.حيث يسعى عدد كبير من سكان دول عربية، وأفريقية وآسيوية للجوء إلى الدول المتقدمة، هربا من دول منهارة إقتصاديا أو دمرتها الحروب.

من المفترض أن تتناول مواضيع مداخلتي اليوم ضمان معايير معيشة مناسبة وتوفير الإحتياجات الأساسية لدعم الأسر من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات؛ وإجراء حملات لرفع الوعي حول إمكانات ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقات حين يتوافر تكافؤ الفرص في كافة المجا ت؛ بالإضافة إلى ضمان حماية الأطفال، والراشدين وكبار السن من ذوي الإعاقات من الإساءة والإستغلال إن كان من المجتمع أو ضمن الأسرة.

إسمحوا لي، واستجابة لهذه القضايا، أن أعود للخبر الذي ذكرته سابقا. دفعنا الوضع العالمي اليوم للإنتقال من نمط التنمية الموزون والمدروس، الذي يشمل رفع الوعي والدعوة إلى تغيير السلوكيات والسياسات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقات وأسرهم، إلى نمط المساعدات والإغاثة الإنسانية العاجلة.

عندما توافق حكومات الدول المتقدمة على إستقبال بضع آ ف من الأسر اللاجئة ثم تضع شروطا تحظر أسر الأطفال ذوي الإعاقات، فإننا نملك الوقت أو رفاهية إطلاق حملات توعية ومناصرة عامة. وعلى حين غرة، يصبح التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات على هذا الصعيد أمرا "مقبو في الوقت الحالي" لأننا في وقت حرج ووضع متأزم.

شاركت منذ بضعة أشهر بمؤتمر نظمته مؤسسة قطر حول أثر الحرب على الأسرة العربية. بحثنا في ذلك المؤتمر سبل حماية الأسر ن آلة حرب ا رة التي تركتهم عا ين، وخائفين، وجائعين، وساعين للجوء في أ اكن غالبا ا تواجههم عدائية – يعانو ن ألم فقدا

المنزل والمجتمع بالإضافة لأقارب وأعزاء.

إننا وفي مواجهتنا لهذه المسؤولية الإنسانية الكبيرة وإدراكنا بعجزنا على التأثير على أي تغيير سياسي قادر على تحقيق السلام، فإنه يبقى لنا محاولة حماية والحفاظ على سلامة الأسر، وصون وتعزيز ليس حقوقها الأساسية فحسب وإنما إنسانيتها.

تم تقديم إقتراحات خلاقة وتبني توصيات، بعضها قيد التنفيذ – خصوصا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في فرص التعليم والترفيه في وضع اللجوء، بالإضافة إلى دعم الدول المستضيفة لتوفير خدمات أسرية أفضل.

على الرغم من أنه في وقتنا الحالي وبشكل عام، أصبح هناك وعي متزايد بأهمية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وتوفير الدعم لأسرهم ليست مزايا تشكل عبئا خاصة، وإنما هي سبل لتأسيس مساواة بين أعضاء المجتمع الواحد. ولكن، يجب أن أعترف بأن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقات في أوقات الأزمات والكوارث لم تمنح إهتماما خاصا.

وما يزيد من صعوبة الأمر أن الإلتزامات المعنوية والقانونية لتحقيق تكافؤ الفرص وصون وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في أوقات الطوارئ واللجوء تشكل عبئا كبيرا على الأسر، والمجتمعات والحكومات.

حتى في الوقت الذي ندرك فيه أن الحروب والنزاعات المسلحة، والنزوح، واللجوء، والفقر والحرمان الناجمين عنها، تؤدي إلى تفاقم الإعاقات، فإن هذه الظروف بعينها هي التي تتحول إلى عوائق أمام توفير الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقات.

في هذه الظروف، تتحول الإعاقة الجسدية إلى حالة طبية. وتصبح

فاهيم المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص وتقدير وتحقيق الإكانات رفاهيات وكماليات.

في تجربتي من زيا ة مخيمات اللجوء، يكو الطفل ذو الإعاقة موضع شفقة وتتم تلبية احتيا اته الجسدية ولكن يتم إهماله من كافة الجوانب الأخرىإ كا عن دو قصد. عند توافر فرص التعليم فإ الأولوية تكو للأطفال غير المعاقين. وعند تنظيم الفعاليات الترفيهية فإ الطفل ذو الإعاقات يكو غالبا شاهدا، ونادرا شاركا.

تتلقى الإعاقات الجسدية، و غض النظر إ كانت خلقية أو وراثية أو نتيجة رض أو ناجمة عن إصا ة ن نزاع سلح، العناية الطبية اللاز ة، وفي العديد ن الحالات، الأجهزة المساندة المناسبة، فضل جهود الهلال الأحمر والصليب الأحمر التعاو ع نظمات الأشخاص ذوي الإعاقات.

أ ا في حال الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وعلى الرغم ن وجود الوعي لإحتياجاتهم ، إلا أنه وللأسف لا يحصلو على الخد ات الأساسية وفرص التنمية شكل دائم. و ع ذلك، هنالك التقدم لحوظ في هذا المجال تقوده نظمات الإعاقة في الدول المستضيفة للاجئين.

ولكن، فإ الأشخاص الذين تعرضوا لصد ات نتيجة الحرب والعنف، والذين اضطروا للفرار ن يوتهم والتخلي عن حياتهم، يعانو ن إعاقات نفسية اجتماعية، غالبا تكو غير رئية وغير عرفة، و شكل كبير يتم إخفائها ن قبل هؤلاء الأشخاص نفسهم وأسرهم.

تكمن الصعو ة في التعا ل ع الإعاقات النفسية الإجتماعية

واضطرا ات ا عد الصد ة كونها غالبا ا تؤثر على كافة أفراد الأسرة. ينجم عن ذلك في الكثير ن الأحيا عنف وإساءة يؤدي إلى تفكك إضافي في وحدة الأسرة وغالبا ا تكو العواقب أساوية.

على سبيل المثال، في أوضاع اللجوء، وخاصة ين أسر الطبقة العا لة، تؤدي البطالة الإجبارية وعدم القدرة على إعالة الأسرة إلى تحييد دور "رب الأسرة" ما ينجم عنه إكتئاب حاد. هذا ا إضطر النساء والأ ناء الذكور الأكبر سنا لتبني ذلك الدور في كثير ن الأحيا .

لا يمكنني أ أخبركم عدد المرات التي سمعت فيها الزوجات والأطفال يقولو : إ زوجي أ ي ريض ولم يعد قادرا على العمل – وغالبا ا تكو الأعراض صداع شديد أو تعب وإعياء عام. إ هذه لا شك أعراض حقيقية وليست أعذارا. ولكنها كل تأكيد ناجمة عن الإكتئاب، وفقدا الأ ل وعدم القدرة على التكيف ع ظروف لم يعد إ كانهم التحكم ها.

ن المفارقات، أ الزوجات والأ هات في هذا الوضع، واللواتي لم يتعرضن سبقا لأي ن أشكال العنف أو الإهانة على يد أزواجهن، أصبحن الآ ضحايا العنف الأسري، وفي عض الأحيا أطفالهن أيضا. إ ذلك نتيجة باشرة لما يشعر ه هؤلاء الرجال ن عجز وقلة حيلة وعدم قدرتهم على التكيف ع الظروف الصعبة والمتغيرة.

هذه الأ ثلة تدل على أ هذه الظروف الحالية تفرض علينا الإستجا ة صورة فورية لمعالجة القضايا الطارئة. جاعلا حملات رفع الوعي وإعلانات التوعية العا ة غير لائمة لوضعنا الحالي. أطلقت أثناء فترتي همتي كمقرر خاص للأ م المتحدة لشؤو

الإعاقة عددا□ن الحملات حول الحق□ الصحة، والحق□ التعليم، والحق□ العمل، □الإضافة إلى إظهار قدرات وإ□كانات الأشخاص ذوي الإعاقات في□ختلف المجالات.

أطلقت وفريقي أيضا□بادرة لرفع الوعي لدى المشرعين في الدول العر□ية حول الحاجة لتشريعات□لز□ة لتوفير الدعم لأسر الأشخاص ذوي الإعاقات (□ن□ين قضايا أخرى).

غالبا□ا نجحت الحملات الإعلا□ية هذه□شكل كبير وأدت إلى رفع الوعي لدى الحكو□ات العر□ية حول الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، شا□لا التوقيع والتصديق على الإتفاقية □ن قبل عدد كبير□ن الدول العر□ية والنا□ية.

أطلقنا في 2008 حملة إعلا□ية عالمية حول الحرب والإعاقة. كا□ لهذه الحملة صدى حول العالم□ين□نظمات الإعاقة، ووكالات الإغاثة والعو□,□ن الواضح أنها لم تؤثر□تاتا على هياكل السلطة التي تخوض الحروب.

يمكن للحملات الإعلانية الموجهة للجمهور□شكل عام وصناع القرار أ□ تؤثر□شكل كبير في رفع الوعي في الظروف الطبيعية. كو□ أنها تتطلب الوقت والجهد الدؤوب والمستمر لتعزيز الرسالة ورصد النتائج.

ويعيدني هذا إلى طرح الأسئلة حول□ا يتوجب علينا القيام□ه الآن و□ا الذي يمكننا القيام□ه **في ظروفنا الحالية**□ن أجل حماية وصو□ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، و□أنهم يتمتعو□ □المساواة في□جتمعاتهم و□ين أفراد أسرهم، وضمانالدعم لأسرهم.

□ن□نظور خبرتي كمقرر خاص لشؤو□ الإعاقة كا□ لدي رؤية و□همة، و□رنا□ج عمل واضح لولايتي، وآليات دولية□مثا□ة□بادئ توجيهية لرفع الوعي حول أهمية تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي

الإعاقات والتشريعات لحماية حقوقهم.
ولكن، ومن منظوري كمبعوث للشؤون الإنسانية في حالة الفوضى الحالية، والنزوح والعنف المؤدي إلى المزيد من الإعاقات يوميا، فإن برنامج عملي تفاعلي أكثر منه إستباقي، ومفهوم الحماية والدعم أقل وضوحا.
على الرغم من كل الصعوبات والعوائق تحاول الوكالات الإنسانية والإغاثة معالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات وأسرهم بطريقة أكثر منهجية.
فعلى المستوى الطبي، أصبحت الخدمات أكثر تكاملا، وأدت التحويلات إلى المنظمات غير الحكومية المتخصصة إلى حصول إستجابات ملائمة.
إن آلية تسجيل وتوثيق الأشخاص ذوي الإعاقات، والأخص الأطفال وكبار السن، تتطور وتتحسن في بعض مخيمات اللاجئين.
ولكن هناك عدد كبير من اللاجئين غير المسجلين لا يمكنهم الوصول للخدمات.
هنالك أيضا وعي أكبر بين اللاجئين أنفسهم ونظمات الإغاثة حول الحاجة للخدمات العلاجية للأشخاص الذين يعانون من إضطرابات ما بعد الصدمة. قدمت IRIN (شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة) تقريرا في يناير من هذا العام حول مشكلة الصحة النفسية المتزايدة في العراق، مضيفة أنه على الرغم من النقص في مضادات الإكتئاب والأدوية المماثلة، فإن الأشخاص يطلبون الإستشارة والفرصة من أجل "التحدث فقط" حول تجاربهم.
وعلى نحو مماثل، تتوافر في لبنان وتركيا خدمات العلاج الترفيهية والمهنية والفنية وبشكل خاص للأطفال الذين تعرضوا

للصد ات. كما تشارك النساء في حلقات تطريز وخياطة حيث يتحدثن ع عضهن حول تجار هن في حضور أخصائيةإجتماعية أو عالجة نفسية ؤهلة.
تساهم هذه الفعاليات في دعم صحة وعافية الأسرة كا لها.
ولكن هذه الأ ثلة هي بادرات ن قبل نظمات غير حكو ية ا التعاو ع وكالات الأ م المتحدة، ولكنها لا تشكل ضما أو حماية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، كما هي درجة في الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات.
ما يعني أنه في حال توقف عمل هذه المنظمات لأي سبب كا يعني توقف الخد ات المقد ة للأشخاص ذوي الإعاقات وأسرهم.
أيضا، هذه الجهود المشكورة لا يمكنها أ تغطي كافة الإحتياجات، ولذلك علينا كمجتمع دولي، على أقل تقدير، أ نساعد ضما إستمرار عمل هذه المنظمات، وتقديم الدعم للدول المستضيفة لتوسيع نطاق تقديم الخد ات. خاصة أ عظم الدول المستضيفة للاجئين لا تستطيع توفير الدعم الكافي لأسر الأشخاص ذوي الإعاقات هدف حماية حقوقهم على الصعيد الوطني.
سؤوليتنا هو دعم و ساندة حكو ات الدول المستضيفة والمنظمات العا لة فيها لضما إستمرار تقديم وتحسين الخد ات للأشخاص ذوي الإعاقات وتوفير الدعم لأسرهم، وهذا أقل شكل ن أشكال الحماية لحقوقهم في هذه الظروف الصعبة.
أ ا في حال الدول المتقد ة التي لا تحتاج إلى دعم ادي ن المجتمع الدولي، يجب أ تركز حملات رفع الوعي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات على الآليات والإتفاقيات الدولية ن أجل التصدي للقرارات الحكو ية التي تجعل التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات وأسرهم أ را قبولا في ظل هذه الظروف.

شكرا لوقتكم وحسن استماعكم، آلة أن نتمكن من العمل سوية من أجل تحسين ظروف الأشخاص ذوي الإعاقات وتوفير الدعم لأسرهم والمنظمات المعنية بقضايهم.